

Distr.: General
21 October 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) الذي طلب فيه المجلس بإبقائه على إطلاع منتظم على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، وبالقرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩) الذي طلب فيه المجلس إليّ وضع معايير (انظر المرفق الأول لهذا التقرير) لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان وتضمين تقرير تقييمي للتقدم المحرز قياساً على تلك المعايير، وأي توصيات لاحقة بشأن تشكيلة البعثة. ويقدم هذا التقرير تقييماً للحالة العامة في البلد منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/357) وكذلك معلومات محدّثة عن الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ثانياً - الوضع الأمني

٢ - لا يزال الوضع الأمني في جنوب السودان غير مستقر لا سيما في ولايات جونقلي وأعالي النيل والبحيرات، حيث وقعت اشتباكات يصل عددها إلى ٥٤ اشتباكا أدت إلى سقوط ما لا يقل عن ٣١٦ قتيلًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشكلت أوجه قلق كبير في المجالين الأمني والمتعلق بحقوق الإنسان في جنوب السودان. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، نشأت حالات توتر بين القبائل عندما هاجمت مجموعة من قبيلة المورلي قرى قبيلة اللوو - نوير في محافظة أكوبو (ولاية جونقلي)، سقط في خلالها ١٦١ قتيلًا و ٢٩ جريحًا. وكانت أغلبية القتلى من النساء والأطفال. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قُتل ٦٦ شخصًا في غارة لسرقة الماشية بين قبيلتي اللواك والدينكا في منطقة رمبيك (ولاية البحيرات)، بينهم ١٥ من أفراد جهاز شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي غارة أخرى لسرقة الماشية في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، هاجم رجال من قبيلة اللوو - نوير قرية تابعة لقبيلة



الداشويك في محافظة تويج الشرقية (ولاية جونقلي)، مما أدى إلى سقوط ٢٨ قتيلا بينهم سبعة جنود من الجيش الشعبي، وتشريد آلاف السكان المدنيين المحليين. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، هاجم رجال يُشتبه بأنهم من قبيلة الشلك قرية تابعة لقبيلة الدينكا تقع شمال ملكال (ولاية أعالي النيل)، مما أدى إلى إحراق القرية برمتها حتى الأرض واحتطاف عدة أشخاص. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، هاجم نحو ألف من قبيلة اللوو - نوير من محافظات وورو ونيرول وأكوبو محافظة داك، التي تبعد نحو ١٧٠ كيلومترا إلى الشمال من بور، بولاية جونقلي. وأفيد بأن الاشتباكات أدت إلى سقوط ٧٢ قتيلا و ٤٥ جريحا وإحراق ٢٥٠ منزلا. وفي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقعت اشتباكات بين رجال ينتمون إلى قبيلتي الدينكا والمداري بالقرب من جوبا (ولاية وسط الاستوائية)، أدت إلى سقوط ٢٣ قتيلا وتشريد نحو ١٧٠٠ شخص.

٣ - وبالإضافة إلى أعمال العنف بين القبائل، وقع اشتباك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في بنتيو (ولاية الوحدة)، بين جنود تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان يحرسون مجمع نواب القادة وحرس مقر الحاكم المحلي، أدى إلى سقوط ١٨ قتيلا من الجيش الشعبي وثلاثة مدنيين و ٤٠ جريحا.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى البعثة تقارير عن هجمات شنها جيش الرب للمقاومة في ولاية غرب الاستوائية، لا سيما بالقرب من مواقع توزيع الأغذية. وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أفيد بأن جيش الرب للمقاومة شن هجوما على بلدة إيزو (الواقعة على بعد ١٢٠ كيلومترا شمال غرب يامبيو) حُطِف في خلاله بحسب التقارير ١٧ شخصا. وفي أعقاب هذا الهجوم، نُقل ٢٩ موظفا دوليا تابعين للأمم المتحدة ومشاركين في عمليات المنظمات الدولية غير الحكومية في المنطقة وعلقت الأمم المتحدة عملياتها في تلك المنطقة مؤقتا.

٥ - وفي جنوب السودان أيضا، أُفيد عن ارتكاب أعمال لصوصية وإجرام في ولايتي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تعرضت شاحنة تابعة للأمم المتحدة لهجوم قرب توريت (ولاية شرق الاستوائية) لم يسفر عن سقوط ضحايا. وردا على هذا الحادث وغيره من أعمال اللصوصية، وضع فريق إدارة الأمن الإقليمي سياسة تقضي بتوفير مواكبة مسلحة للموظفين لدى تنقلهم اعتبارا من ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٦ - وفي ولاية جنوب كردفان أُفيد عن حصول اشتباك في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بين حركة العدل والمساواة والقوات المسلحة السودانية في بابانوسة، أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى لدى الجانبين. وأفاد ممثل للقوات المسلحة السودانية عن سقوط اثنين من جنوده وجرح خمسة آخرين في القتال. ولم ترد تقارير عن وقوع إصابات في صفوف الحركة.

ثالثاً - التطورات السياسية

٧ - ومع أقل من ١٨ شهراً على الاستفتاءين والانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، لا تزال أوجه الإبطاء في تطبيق المعايير الرئيسية لاتفاق السلام الشامل تشكل قلقاً جدياً.

٨ - وكما أشرت في تقريرتي عن الانتخابات في السودان (S/2009/391)، لا يزال يتعين القيام بأعمال تحضيرية كبيرة لضمان إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وذات مصداقية. ومع أن المفوضية القومية للانتخابات أنجزت ترسيم الدوائر الانتخابية على أساس نتائج التعداد السكاني، ما زال الخلاف قائماً بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM على استخدام نتائج التعداد السكاني في إجراء الانتخابات. كما لا يزال يتعين إقرار مشروع قانون الأمن الوطني لعام ٢٠٠٩، الذي يشكل خطوة هامة نحو إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح قانون تعديل الإجراءات الجنائية، الذي وقع ودخل حيز النفاذ في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لحكام الولايات أو مفوضي المحافظات بتقييد الحملات الانتخابية التي تنظمها الأحزاب السياسية.

٩ - وبالإضافة إلى القضايا العالقة المتصلة بالتحضير للانتخابات، لم يتوصل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى اتفاق نهائي حول قانون الاستفتاء، الذي انقضى حتى الآن ٢٧ شهراً على الموعد المحدد لإقراره. كما أن المناقشات الموضوعية بين الحركة الشعبية والحزب بشأن الاستفتاءين وترتيبات ما بعد الاستفتاءين تجاوزت هي الأخرى الموعد المحدد لها.

١٠ - وفي تطور إيجابي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدرت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي حكمها بشأن النزاع الحدودي في أبيي، الذي حظي بالقبول التام من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني. ويشكل هذا الحكم خطوة هامة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ويمهد الطريق أمام إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ بروتوكول أبيي.

١١ - وعُقد المنتدى السابع لمحافظي جنوب السودان من ١٠ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في جوبا، نوقش في خلاله قرار محكمة التحكيم الدائمة إلى جانب الأزمة المالية والانتخابات والاستفتاءين. وقد أجمع أعضاء المنتدى على دعوة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان، بالقوة إذا لزم الأمر.

١٢ - واستجابة لدعوة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، توجه رئيس حزب الأمة القومي الصادق المهدي على رأس وفد رفيع المستوى إلى جوبا من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لمناقشة القضايا الوطنية الرئيسية مع الحركة الشعبية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وقّع الحزب والحركة الشعبية إعلان مبادئ تضمن آراءهما المشتركة بشأن عدد من قضايا بينها التحول الديمقراطي والانتخابات والاستفتاء ونتائج التعداد السكاني ودارفور. واجتمع نحو ٢٠ من أحزاب المعارضة السياسية السودانية في جوبا من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لمناقشة القضايا الوطنية الرئيسية ومنها التعداد السكاني والانتخابات والمصالحة والتنمية. وفي ختام المؤتمر، أكدت الأحزاب على أهمية قيام الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية قبل إجراء الانتخابات.

١٣ - وعقدت الآلية الثلاثية التي يقودها المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان والتي تضم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، اجتماعات عدة في الخرطوم وجوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أتاح هذا المنتدى فرصة للطرفين لتحديد التزامهما بالمواعيد النهائية المحددة في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الانتخابات والاستفتاءين والمشاورات الشعبية وترسيم الحدود.

١٤ - وفي ما يتعلق بالتعيينات السياسية العليا، أصدر الرئيس عمر البشير في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ مرسوما رئاسيا عيّن بموجبه المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، الفريق صلاح عبد الله (قوش) مستشارا رئاسيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عين الرئيس البشير أيضا الدكتور غازي صلاح الدين مستشارا رئاسيا، أناط به المسؤولية عن دارفور واتفاق السلام الشامل.

رابعا - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

أبيي وترسيم الحدود

١٥ - قَبْلَ كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بحكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي وأعلننا التزامهما بالامتنال لهذا الحكم وتنفيذه بشكل سلمي. وفي هذا الصدد، عينت الرئاسة لجنة لترسيم الحدود وأعادت تعيين إدارة منطقة أبيي ومجلسها. ووفرت البعثة للطرفين خريطة أساسية وعرضت تقديم الدعم اللوجستي لعملية ترسيم الحدود. بيد أن عمل اللجنة تأخر إلى حد كبير بسبب الخلافات بين أعضائها الشماليين والجنوبيين بشأن إجراءات عمل اللجنة وكيفية المضي قدما. ولن تؤثر أوجه الإبطاء هذه على عملية ترسيم الحدود فحسب، بل سيكون لها تأثير أيضا على إعادة نشر

القوات العسكرية وتنظيم الانتخابات والاستفتاءين. والمهم في الأمر هو أن حُكم المحكمة وضع حقول هيغليغ النفطية خارج منطقة أبيي. ورغم قبول الحركة الشعبية بهذا الجانب من الحكم فهي ما برحت منذ صدوره تطعن بمسار حدود ٥٦/١/١، بحجة أن هيغليغ تقع داخل ولاية الوحدة في الجنوب. ويمكن للأهمية الاستراتيجية التي تنسم بها حقول النفط في هيغليغ أن تزيد من تعقيد عملية ترسيم الحدود.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أعربت قيادة المسيرية عن قلقها إزاء وضع القبيلة في المستقبل في ظل حكم المحكمة وهي قد ترفض التعاون في عملية التنفيذ. وتفتقر حاليا الوحدة المتكاملة المشتركة في أبيي إلى الموارد والدعم اللازمين لتوفير الأمن في منطقة أبيي وحقول النفط في ديفرا، في حين لا تزال إدارة أبيي في طور توظيف قوة الشرطة المحلية لتحل محل وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة. كما لا يزال الدعم المالي لإدارة أبيي عالقا بعد أكثر من سنة من التأخير. وفي تطور إيجابي، أقرت وزارة المالية مؤخرا ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الوحدة لشق طرق بطول ٢١ كيلومترا داخل بلدة أبيي.

١٧ - وقد يؤدي انتهاء موسم الأمطار في تشرين الأول/أكتوبر إلى تزايد عدد العائدين من قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية إلى منطقة أبيي، مما قد يؤدي إلى مزيد من المنازعات على الأراضي والمياه والموارد الأخرى. وتترافق بداية الموسم الجاف مع الهجرة الموسمية للمسيرية عبر منطقة خارطة الطريق، مما يخلق طلبا إضافيا على الموارد ويزيد بالتالي من احتمالات نشوب النزاعات. ومن شأن النجاح في إتمام هذه الهجرة أن يساعد في تهدئة مخاوف المسيرية إزاء التزام سلطات أبيي بحقوقهم في مجال الرعي؛ ومن ناحية أخرى، يمكن لحدة المشاكل أو العنف أن تزيد من تصلب المقاومة إلى حد كبير وتخلق عقبات جديدة رئيسية تعترض الانتخابات والاستفتاءين المزمع إجراؤها.

١٨ - وفي هذا السياق، عملت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تيسير مؤتمر السلام بين قبيلتي الدينكا والمسيرية في بلدة أبيي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. واعتمد المؤتمر قرارا من ١١ نقطة سلم بدور البعثة في رعاية المصالحة بين القبلتين وأرسى الأساس للمضي في عملية مصالحة مستمرة. وفي أعقاب حكم المحكمة، اجتمع أيضا قادة قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية مع القيادة العليا لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم وجوبا لمناقشة هواجسهم وإيجاد سبل لتعزيز التعايش السلمي بينهم.

ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق

١٩ - في ولاية جنوب كردفان، ما برحت الأطراف ملتزمة بدمج الهياكل السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وكلّفت لجنة شُكلت حديثاً بالاضطلاع بعملية دمج العاملين في مجال التعليم من المناطق التي كانت خاضعة سابقاً للحركة الشعبية لتحرير السودان في هياكل مؤسسات ولاية كردفان. وتعكف حالياً لجنة مماثلة على إعادة هيكلة الخدمة المدنية في الولاية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، حل حاكم ولاية جنوب كردفان الحكومة المحلية وعيّن وزراء ومستشارين ومفوضين جددًا.

٢٠ - وتعمل حالياً البعثة بشكل وثيق مع آلية المصالحة والتعايش السلمي المنشأة حديثاً، وهي هيئة مكونة من المرجعيات القبلية وسلطات الحكومة المحلية، على معالجة النزاعات الطويلة الأمد بين القبائل في المنطقة. وقد عُقد مؤتمر مصالحة في ولاية جنوب كردفان في آب/أغسطس بين قبيلتي الأنغولو والكورونغو النوبيتين حضره نحو ٦٠٠ شخص يمثلون الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية وزعماء الإدارة الأهلية.

٢١ - وفي ولاية النيل الأزرق، أُنجِزت بنجاح عملية دمج أفراد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في قوات الشرطة الوطنية الحكومية. فقد التحق ما لا يقل عن ٣٦٠ من أفراد الجيش الشعبي، بينهم ٦٠ من كبار الضباط، بالشرطة ورُشح ١٢ من ضباط جيش التحرير لتسلم مناصب في جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

٢٢ - وبالتشاور مع الأطراف في اتفاق السلام الشامل ومفوضيات الرصد والتقييم على مستوى الولاية، اعتمدت البعثة نهجاً داعماً للمشاورات الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق التي يتوقع أن تشكل بمقتضى اتفاق السلام الشامل آلية فعالة للتأكد من آراء الناس في الولايات الانتقالية بشأن القضايا المتصلة بالحكم في ولاية كل منهم. ومن خلال الخبراء المحليين في الميدان، ومجموعات مختصة عاملة في المجتمعات المحلية، وكذلك عن طريق تنظيم حملة توعية على مستوى الولاية، تواصل البعثة مساعدة الطرفين في تحديد اهتمامات السكان المحليين في عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وفي وضع آليات لمعالجة أوجه القصور التي يتم تحديدها.

إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان

٢٣ - واستناداً إلى المعلومات التي عُرضت في الاجتماع المائة للجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، بلغت نسبة إعادة انتشار قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ٢٧,٦ في المائة، بينما بلغت نسبة إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية من الجنوب ١٠٠ في المائة، ولا يشمل ذلك ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. إلا أن الطرفين لم يتفقا في الاجتماعات اللاحقة للجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، على قبول الأرقام المتعلقة بالجيش الشعبي.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٢٤ - يشكل قوام الوحدة المتكاملة المشتركة نسبة ٨٢,٦ في المائة من القوات المأذون بها البالغ عددها ٦٣٩ ٣٩ جنديا. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، في اجتماع مشترك بين اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار وقادة الوحدة، أُنقِص على إجراء التحقق النهائي من قوام الوحدة بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتجري البعثة حاليا تقييما للجودة فيما يخص الوحدات المتكاملة المشتركة، وتركز على النهوض بمستويات التماسك على مستوى الوحدات والوحدات الفرعية حتى بلوغ المعايير المطلوبة. وفي هذا السياق، استضافت البعثة اجتماعا لتنسيق الدعم فيما يخص الوحدات المتكاملة المشتركة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شُكل خلاله فريق عامل معني بتلك الوحدات ليمضي في التقييم بتنسيق وثيق مع الجهات المانحة.

الانتخابات الوطنية والاستفتاءان

٢٥ - بعد أن شهدت الأعمال التحضيرية للانتخابات حالات تأخير عن الجدول الزمني الذي أعلنته المفوضية القومية للانتخابات في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (انظر S/2009/211)، أصدرت المفوضية جدولا زمنيا منقحا للانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، داعية إلى تنظيم الانتخابات في الفترة من ٥ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبدأت عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية في أواخر حزيران/يونيه، وقُدمت كل التقارير الأولية إلى المفوضية بحلول نهاية تموز/يوليه. ووزعت المفوضية التقارير على الأحزاب السياسية في اجتماع عقد في ٤ آب/أغسطس، وكذلك في ٥ آب/أغسطس على من لم يحضروا ذلك الاجتماع، ومن بينهم الحركة الشعبية لتحرير السودان. وحددت المفوضية بعد ذلك تاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر موعدا نهائيا لتلقي الاعتراضات على ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وحتى ذلك التاريخ، كانت المفوضية قد تلقت ما يربو على ٥٠٠ اعتراض، وهي تخطط لاستعراضها بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٦ - ولا تزال قدرات المفوضية القومية للانتخابات محدودة على الصعد كافة. فبالإضافة إلى المفوضين التسعة، ومعظمهم غير متفرغ، والأمين العام، تضم المفوضية في مقرها ٢٢ مستشارا و ٤٠ موظفا من الموظفين التقنيين وموظفي الدعم، فضلا عن مستشارين وموظفين إضافيين لم يعينوا بعد. ويعمل في اللجنة العليا لجنوب السودان في جوبا خمسة أعضاء في الوقت الحاضر، ولكنها لم تتلق بعد تعليمات واضحة بشأن تعيين موظفين إضافيين. وتتألف كل لجنة من اللجان العليا الخمس والعشرين بالولايات من خمسة أعضاء ومشرف انتخابات واحد، وهي لا تزال في المراحل المبكرة من تعيين عدد إضافي من موظفي الدعم والكتابة.

٢٧ - ولا يزال غياب خطة تنفيذية وميزانية مخصصة لها من أجل الانتخابات يشكل تحديا كبيرا للأعمال التحضيرية للانتخابات. وبينما قام ٧٦ حزبا سياسيا، بينها حزب المؤتمر الوطني الذي أعلن رسميا دعمه للرئيس البشير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتسجيل لدى مجلس شؤون الأحزاب السياسية لغرض المشاركة في الانتخابات، ولا يزال تسجيل المشردين داخليا يشكل مسألة هامة. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، كانت المفوضية القومية للانتخابات قد وضعت الصيغة النهائية لخطة تسجيل الناخبين لعملية التسجيل المقبلة المقرر أن تبدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٨ - وفي ٣١ آب/أغسطس، كان مجلس شؤون الأحزاب السياسية قد سجل ٧٦ حزبا سياسيا، ولم يبت بعد في ٢٠ طلبا. وأشار المجلس إلى أنه سيواصل تلقي طلبات التسجيل والنظر فيها حتى موعد الانتخابات وبعده. وحثت البعثة المجلس على أن يحدد، بالتشاور مع المفوضية القومية للانتخابات، موعدا نهائيا واضحا تقدّم بحلوله الأحزاب الراغبة في المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٠ طلباتها للتسجيل.

٢٩ - وتواصل البعثة بناء قدراتها في مجال المساعدة الانتخابية باستخدامها حوالي ٩٣ في المائة من موظفي المساعدة الانتخابية بالبعثة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويناقش هذا التقرير لاحقا المزيد من التفاصيل بشأن أعمال تحضيرية محددة فيما يخص الشرطة (انظر الفقرة ٤٨). وفيما يتعلق بالانتخابات المحتمل إجراؤها في دارفور، تدعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عمل البعثة هناك وفقا لأحكام مذكرة التفاهم المبرمة بين البعثتين، وذلك من خلال توفير الدعم اللوجستي أساسا. وستتطلب مواجهة التحديات العديدة التي تعترض إجراء انتخابات ذات مصداقية في دارفور - وفي مقدمتها العراقيل السياسية أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة - بذل جهود ضخمة من جميع أصحاب المصلحة في الشهور المقبلة.

٣٠ - وأطلقت عدة عمليات فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات. فقد وقع مركز كارتر مؤخرا مع المفوضية القومية للانتخابات اتفاقا يتضمن تفاهما مشتركا بشأن أنشطة المركز في مجال المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، سيرسل الاتحاد الأوروبي بعثة تقييم إلى السودان قبل نهاية عام ٢٠٠٩، تحسبا لاحتمال إرسال بعثة كاملة لمراقبة الانتخابات تابعة للاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويخطط الاتحاد الأفريقي أيضا لإرسال فريق تقييم قبل الانتخابات إلى السودان في أواخر أيلول/سبتمبر قبل إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات. وتلقى المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية تمويلا من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من أجل أعمال مراقبة الانتخابات وأعلن مؤخرا عن تشكيل الشبكة السودانية من أجل انتخابات ديمقراطية. وفي دارفور، تعمل البعثة مع اللجان العليا بالولايات من أجل تشجيع منظمات المجتمع المدني المحلية على مراقبة الانتخابات.

٣١ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاستفتاءين، طلبت حكومة جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عن طريق وزارة رئاسة الجمهورية، الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في مجالات التخطيط والإدارة، والمساعدة المقدمة من الجهات المانحة، وإعداد قوائم الناخبين، والإعلام المدني والعام، ورصد الاستفتاءين. ومن أجل معالجة تلك المسائل، تعمل البعثة على إنشاء فريق مؤلف من سبعة أفراد لتغطية الأعمال التحضيرية للاستفتاءين التي سيُضطلع بها حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

تقاسم الثروة والسلطة

٣٢ - وفقا للتقرير نصف السنوي الذي تعده وحدة النفط بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان، بلغ مجموع إيرادات السودان من النفط في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما قيمته ٧٨٧,٠١ مليون دولار، كان نصيب حكومة الوحدة الوطنية منها ٤٢٢,١٥ مليون دولار ونصيب حكومة جنوب السودان ٣٦٤,٨٦ مليون دولار. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، ردت حكومة الوحدة الوطنية إلى حكومة جنوب السودان حوالي ٥٢ مليون دولار كانت قد خصمتها من جانب واحد لأغراض عملية الانتخابات الوطنية، رغم اعتراض حكومة الجنوب. وجرت أيضا تسوية جميع المتأخرات من الإيرادات المستحقة لحكومة جنوب السودان عن النصف الأول من العام الحالي. ولا تزال حصة الاثنين في المائة المخصصة لقبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية المحليتين، وفقا لبروتوكول أبيي، تحوّل إلى حسابين منفصلين تابعين لإدارة منطقة أبيي وحكومة ولاية جنوب كردفان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، صرفت وزارة المالية مبلغا قدره ٢٠ مليون جنيه سوداني لقبيلة الدينكا نقوك.

٣٣ - وفي اتفاق وقع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، اتفق طرفا اتفاق السلام الشامل على أن يطلبوا من حكومة الوحدة الوطنية أن تتقدم بطلب إلى صندوق النقد الدولي ليستعرض تنفيذ النظامين المصرفيين في إطار عمل المصرف المركزي. ولكن حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لم يكن الطلب قد قدم. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُنشأ اللجنة الوطنية للأراضي رغم إقرار مشروع القانون الخاص بها في المجلس الوطني في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٣٤ - وأعلنت المفوضية القومية للخدمة المدنية الصادر بها تكليف بموجب اتفاق السلام الشامل والتي أُنشئت من أجل كفالة التمثيل المناسب للجنوب في الخدمة المدنية على الصعيد الوطني، أن عدد المناصب التي يشغلها الجنوبيون في حكومة الوحدة الوطنية لا يبلغ سوى ألف منصب. ويشكل ذلك الرقم حوالي نصف ما صدر به تكليف بموجب الاتفاق.

خامسا - تنفيذ اتفاقات السلام الأخرى

عملية السلام في دارفور

٣٥ - وُجِّهت أعمال الوساطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى إجراء مشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل الإعداد لاستئناف المحادثات في الدوحة، بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك إلى دعم الجهود المبذولة في الجماهيرية العربية الليبية وإثيوبيا من أجل توحيد مواقف الجماعات المتمردة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصدر كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جبريل باسوليه، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، بيانا مشتركا رحبا فيه بالجهود المبذولة بقيادة ليبيا من أجل توحيد مجموعة طرابلس وبتلك المبذولة بقيادة الولايات المتحدة لتوحيد مختلف فصائل جيش تحرير السودان في أديس أبابا، وأعربا عن أملهما في أن تتوصل الجماعات المتمردة إلى رؤية مشتركة قبل الجولة المقبلة من المحادثات في الدوحة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت مجموعة طرابلس بيانا أشارت فيه إلى أنها ستوحد صفوفها في كيان يحمل اسم القوى الثورية لتحرير السودان، من أجل التفاوض في الدوحة انطلاقا من رؤية مشتركة. ولكن حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت المسائل المتصلة بقيادة المجموعة قد حملت عدة عناصر على مغادرة طرابلس. وفي سياق اتخاذ المزيد من الاستعدادات للجولة المقبلة من المحادثات، عقدت حكومة قطر في ٢٤ أيلول/سبتمبر اجتماعا على المستوى الوزاري للجنة التوجيهية التابعة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي على هامش الجمعية العامة من أجل مناقشة عملية السلام في دارفور، بما في ذلك جهود إعادة التوحيد التي يبذلها المتمردون والانتخابات المقبلة في السودان. وأصدر الاجتماع بيانا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ يعرب عن دعم الوساطة. ومن المقرر حاليا أن تعقد الجولة المقبلة للمحادثات في الدوحة بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

اتفاق سلام شرق السودان

٣٦ - لا تزال الحالة السياسية والأمنية هادئة في شرق السودان. فبعد حوالي عشرة أشهر، عقدت اللجنة المشتركة العليا المكلفة برصد تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان اجتماعها السادس في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الذي ركز على تمويل وعمل صندوق التعمير والتنمية لشرق السودان. ومع أن اتفاق سلام شرق السودان ينص على أن تخصص حكومة الوحدة الوطنية مبلغا يعادل ١٠٠ مليون دولار لبدء عمل صندوق التعمير والتنمية لشرق السودان، ومبلغا لا يقل عن ١٢٥ مليون دولار سنويا لمدة أربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١)، لم يحوّل إلى الصندوق بالفعل إلا ٨٥ مليون دولار وزعت بالتساوي على كل الولايات الشرقية الثلاث لصالح مشاريع الإنعاش والتنمية المتصلة بالتعليم والمياه والصحة.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة، وإدارة النزاع، والمصالحة، وبناء السلام

٣٧ - يتضمن هذا الفرع معلومات عن تنفيذ ولاية البعثة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق المعايير المبينة في المرفق.

٣٨ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بقي ممثلي الخاص على حوار مستمر مع القيادة السياسية السودانية والجهات السودانية والدولية الرئيسية المعنية بعملية السلام.

٣٩ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وارتقبا لصدور حكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي، التقى ممثلي الخاص بوزيري الخارجية والداخلية في السودان والمبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان وعدة سفراء في بلدة أبيي بتزامن مع صدور الحكم.

٤٠ - وتدهور الحالة الأمنية في ولايتي جونقلي وأعالي النيل، عملت البعثة بالتعاون وثيق مع حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات على تنفيذ خطة جونقلي لتحقيق الاستقرار في جونقلي سعيا إلى تعزيز أنشطة حماية المدنيين في المنطقة. وفي إطار هذا النهج، أقامت البعثة قاعدتين مؤقتتين للعمليات في أكوبو والبيبور (ولاية جونقلي) في الفترة الممتدة من ١٣ أيار/مايو إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتجري حاليا محادثات بشأن إمكانية الاستعانة بقواعد إضافية مؤقتة للعمليات في المنطقة. ومن أجل معالجة مشكلة الوصول إلى المناطق التي لا تمتد إليها الطرق، تم الشروع في تسيير العديد من الدوريات بالزوارق انطلاقا من محافظة الناصر على امتداد ممر سوبات. وفضلا عن ذلك، دعمت البعثة مساعي لجنة السلام في جنوب السودان من أجل مباشرة عملية بناء السلام في ولاية جونقلي بوضع خطط أولية لعقد مؤتمر مرتقب للسلام بين قبيلتي اللوو نوير والمورلي.

٤١ - وتدعم البعثة مبادرة للمصالحة بين قبيلتي الشلك والدينكا في ولاية أعالي النيل، بوسائل منها العمل مع لجنة السلام في جنوب السودان من أجل تنفيذ نهج من شقين: مبادرات السلام الشعبية واجتماعات المصالحة في جوبا مع الساسة وزعماء المجتمعات المحلية. وتعمل البعثة أيضا عن كثب مع ولايات الجنوب العشر ومكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة التابع لحكومة جنوب السودان من أجل رصد مبادرات نزع سلاح المدنيين سعيا إلى تفادي حملة لنزع السلاح من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في جنوب السودان.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٤٢ - حتى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد أفراد البعثة العسكرية المنتشرين في السودان ٢٧٥ ٩ فرداً من قوام مأذون به يبلغ ١٠ ٠٠٠ فرد، منهم ٤٨٣ مراقبا عسكريا، و ١٩٣ من ضباط الأركان، و ٨ ٥٩٩ جنديا. وتواصلت العمليات الاعتيادية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وشملت توفير الدعم لآليات وقف إطلاق النار المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وتسعير دوريات مشتركة يقوم بها المراقبون العسكريون ومراقبو الطرفين الوطنيون. وشرع العنصر العسكري في العمل مع شعبة المساعدة الانتخابية لإجراء عملية تقييم للانتخابات من الناحية الأمنية وتحديد الاحتياجات من الدعم العسكري.

٤٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أطلقت عملية "غاربان" التي شملت إعادة نشر قوات إضافية تابعة للأمم المتحدة من القطاع الثاني والقطاع الثالث إلى أبيي من أجل إتاحة وجود قوي للأمم المتحدة خلال الفترة السابقة والتالية لإعلان محكمة التحكيم الدائمة. وتوجد هذه القوات حاليا في أبيي وسيعاد نشرها إلى مواقعها الأصلية لدى استقدام قوات إضافية إلى المنطقة في الأشهر القادمة.

الشرطة

٤٤ - حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت البعثة قد نشرت ٩٣ في المائة من قوام عنصر الشرطة المأذون به بموجب ولايتها البالغ ٧١٥ فردا (٦٦٦ مستشارا لشؤون الشرطة، منهم ٨٢ امرأة) في ٢٢ موقعا في مختلف أنحاء منطقة البعثة.

٤٥ - وواصلت شرطة البعثة تدريب الشرطة المحلية، وبخاصة من خلال التنفيذ الناجح لمجموعة البعثة لتدريب الشرطة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٢ ٢٣٦ ضابط شرطة، منهم ٣١٧ امرأة، تدريباً في مجال فعالية عمل الشرطة، بما في ذلك البرامج المنفذة في كسلا والأبيض وبورتسودان. وأدى التدريب في مجال القضايا الجنسانية وحماية الأطفال وحقوق الإنسان وخفارة المجتمعات المحلية إلى تحسين أداء الشرطة السودانية في معالجة الشكاوى العامة ومساعدة الأشخاص والأحداث الضعفاء. غير أن انعدام سياسة تدريبية محددة بوضوح أو عدم التزام قوات شرطة جنوب السودان وشرطة حكومة السودان ببرنامج التدريب لا يزال يضع تحديات أمام وجود فعال للشرطة في المنطقة.

٤٦ - ومن أجل مساعدة قوات شرطة جنوب السودان في تهيئة الظروف المؤاتية لاستخدام أمثل للموارد ولإدارة مالية أفضل وللمساءلة، نظمت شرطة الأمم المتحدة المرحلة الثانية من التدريب على إدارة الأصول. وشاركت شرطة الأمم المتحدة أيضا في تدابير تحقيق الاستقرار والتخفيف من حدة النزاع في جونقلي المتخذة من قبل البعثة بإيفاد مستشارين لشؤون الشرطة إلى بلدي بيبور وأكوبو.

٤٧ - وتم توسيع نطاق التدريب في مجال خفارة المجتمعات المحلية ليشمل مخيمات دار السلام وواد البشير وجبل أولياء في الخرطوم من أجل رَأب الصدع بين مجتمع المشردين داخليا والشرطة وتعزيز الأمن والسلامة في مجتمعات المشردين داخليا.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت شرطة الأمم المتحدة بوضع برنامج التدريب والدعم الأمنيين في مجال الانتخابات وشرعت فيه حسبما وافق عليه كل من شرطة حكومة السودان وقوات شرطة جنوب السودان. وتلقى التدريب في الاضطلاع بالواجبات الأمنية خلال الانتخابات أزيد من ١٦٠ من الأساتذة المدربين التابعين لشرطة الأمم المتحدة ومن مدربي الشرطة التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وخمسة مساعدين لغويين. وحتى الآن، لم تقدم الحكومة رسميا الطلب الرامي إلى إتاحة ١٠٠ ضابط شرطة إضافي من أجل تقديم المساعدة في فترة الانتخابات. وعلى نحو ما بينته في تقريرتي عن الانتخابات (S/2009/391)، فإنه من المهم أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات بوضع الصيغة النهائية لميزانية العملية الانتخابية وخططها التشغيلية واعتمادها على وجه الاستعجال.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٩ - وصل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى منعطف أساسي في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بانتهاء عملية التسريح الأولى بنجاح في ولاية النيل الأزرق التي تم خلالها تسريح ٤٤٣ ٥ مشاركا. وأطلقت أيضا عملية نزع السلاح والتسريح الرابعة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في جنوب كردفان. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تم تسريح ما مجموعه ١٢ ٦٥٠ مشاركا في السودان. واستلم جميع المرشحين مجموعات إعادة الإدماج المخصصة لهم بما في ذلك النقود واللوازم من غير الأغذية وقسائم برنامج الأغذية العالمي لحصص الإعاشة لمدة ثلاثة أشهر. وتنظر حاليا لجنتا شمال السودان وجنوبه لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إقامة مكتب مشترك آخر في أبيي بمساعدة الأمم المتحدة. وتجري حاليا التحضيرات من أجل إعادة إدماج المسرحين في المناطق الثلاث وجنوب السودان.

العودة وإعادة الإدماج

٥٠ - مع بداية موسم الأمطار الغزيرة في معظم مناطق العودة وعلى امتداد طرق العودة الرئيسية، تواصلت عودة المشردين داخليا واللاجئين بوتيرة أقل وإن كانت مستقرة. وخلال ربع السنة الأخير من عام ٢٠٠٩، تتبع المنظمة الدولية للهجرة ما مجموعه ١٤٢ ٨ حالة عودة تلقائية في مركز عبور رئيسي في كوستي. وتشير التقديرات المتاحة إلى أن ما يزيد

بكثير عن ١,٩ مليون مشرد داخلي قد عادوا من تلقاء أنفسهم إلى مناطقهم الأصلية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، ولا سيما في المناطق الثلاث وجنوب السودان. غير أن أعمال العنف العرقية على الخصوص أسهمت في حالات تشريد إضافية، وفي بعض الحالات، في تشريد العائدين مرة ثانية. وزادت قدرات الاستيعاب المحدودة أيضا من زيادة المنافسة على الموارد المتاحة. وبلغ عدد المشردين داخليا الذين نظمت عودتهم في إطار الخطة المشتركة ما يناهز ١٠٠ ٩ فرد في عام ٢٠٠٩ وبلغ مجموعهم الكلي ما يزيد عن ٩١ ٠٠٠ فرد منذ عام ٢٠٠٥.

٥١ - وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن مجموع عدد اللاجئين الذين أعيدوا إلى ديارهم من خلال برامج المفوضية التي نظمتها وساعدت في تنفيذها قد بلغ ١٥٤ ١٧١ فردا، عاد ٣١ ٧٨٩ شخصا منهم منذ بداية عام ٢٠٠٩. وبإضافة رقم مماثل لحالات العودة التلقائية من البلدان المجاورة، بلغ مجموع حالات عودة جميع اللاجئين منذ توقيع اتفاق السلام الشامل ٣٢٧ ٩٨٤ حالة. وباحتساب العدد الكلي لحالات عودة المشردين داخليا بما في ذلك حالات العودة التلقائية على نطاق واسع، قدر أن أكثر من ٢,٤ مليون سوداني (بما في ذلك حالات العودة التلقائية والمنظمة) قد عادوا إلى ديارهم في شمال وجنوب السودان بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩.

الانتعاش والتنمية

٥٢ - تدهورت الحالة الإنسانية في جنوب السودان تدهورا حادا وأسفرت أعمال العنف القبلية والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة إلى تشريد حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، منهم ٢٥ ٠٠٠ لاجئ كانوا قد فروا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وزاد وضع المجتمعات المحلية المتضررة بأعمال القتال القبلية في ولايات أعالي النيل وشرق الاستوائية وواراب وجونقلي وشمال بحر الغزال تفاقمًا جراء أسعار الحبوب المرتفعة وأسعار الماشية المنخفضة وشح الأمطار خلال الموسم المطير. ونتيجة لذلك، يواجه حوالي ١,٥ مليون نسمة حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتشهد معدلات سوء التغذية تزايدا في بعض أشد المناطق ضعفا.

٥٣ - ولا تزال أزمة الميزانية الراهنة التي يشهدها جنوب السودان، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وإيراداته والانتكاس الاقتصادي العالمي، تعوق الانتقال المرتقب من مرحلة البرامج الإنسانية إلى مرحلة برامج الإنعاش المبكر. وفي حين تواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الاستجابة بشكل استباقي لتطورات الأوضاع، ويشمل ذلك العمل عن كثب مع

حكومة جنوب السودان من أجل وضع خطة مالية كاملة لمواجهة أزمة الميزانية، يظل بروز أوجه عجز خطيرة على مستوى تقديم الخدمات الأساسية يمثل خطراً كبيراً. وقد عززت وكالات الأمم المتحدة إلى جانب شركائها من المنظمات غير الحكومية عملياتها دعماً للجهود التي تبذلها السلطات المحلية لتثبيت الاستقرار في المناطق المتضررة. وفي إطار هذه الجهود، أصدرت وكالات الأمم المتحدة خطة عمل طارئة للتصدي للعجز في الأغذية تستلزم مبلغاً إضافياً إجمالياً ٤٥٦ ١٥٥ ٥٧ دولاراً. ويساهم فريق الأمم المتحدة القطري مساهمة فعالة في حشد التبرعات دعماً للجهود التي تبذلها السلطات المحلية لتثبيت الاستقرار في المناطق المتضررة.

حقوق الإنسان

٥٤ - في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، شاركت البعثة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع لحكومة السودان في ترؤس الاجتماع الثالث لمنتدى حقوق الإنسان في الخرطوم. وعرض المجلس الاستشاري موقفه من تعليق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تعيين خبير مستقل معني بحالة حقوق الإنسان في السودان. ونوقشت أيضاً مسألة تعيين مفوضين للعمل في المفوضية القومية الجديدة لحقوق الإنسان في شمال السودان. وشددت البعثة على وجوب اختيار المرشحين بطريقة شفافة وجامعة وتشاركية. وأثيرت أيضاً شواغل إزاء عدم إحراز تقدم بشأن مسائل أخرى هامة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك حالة الأشخاص المحتجزين في أعقاب الهجمات التي شنتها حركة العدل والمساواة، ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وعدم التمكن من الوصول إلى السجون في شمال السودان.

٥٥ - وقد بدأ نفاذ قانون الصحافة والمطبوعات في شمال السودان في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت عليه خلال عملية الصياغة، والتصريح الذي أدلى به الرئيس البشير في ١٦ أيلول/سبتمبر والذي دعا فيه المؤسسات الإعلامية إلى منح مساحات متساوية لجميع الأحزاب السياسية، لا تزال الشواغل قائمة بشأن القيود الكبيرة المفروضة على حرية التعبير وبشأن صلاحيات الهيئة الرقابية، ولا سيما بالنظر إلى الانتخابات المقبلة. ولا تزال القوانين الجديدة المتعلقة بوسائل الإعلام في جنوب السودان رهن موافقة الهيئة التشريعية الوطنية.

٥٦ - ويُشار من جهة أخرى إلى تفاقم الوضع على صعيد الخسائر الكبيرة في أرواح المدنيين التي شهدتها أجزاء من جنوب السودان والمناطق الثلاث، والتي سبقت مناقشتها في هذا التقرير (انظر الفرع ثالثاً أعلاه)، بسبب عدم وجود آليات على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات للتصدي لأعمال القتل والجرائم الأخرى.

٥٧ - وفيما يتعلق بمحاكمة الموظفة السابقة في البعثة، لبنى حسين، أذانت محكمة جنائيات شمال الخرطوم في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ السيدة حسين بتهمة ارتداء "زي غير لائق أو غير محتشم"، وفرضت عليها غرامة قدرها حوالي ٢٥٠ دولاراً.

سيادة القانون

٥٨ - كان المجلس الوطني في عطلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل البعثة مراقبة ودعم عملية الإصلاح التشريعي، بما في ذلك من خلال تقرير التعقب التشريعي الشامل الذي سيجري تحديثه بانتظام. ويستمر تقديم الدعم لصياغة مشروع قانون الاستفتاء من خلال إجراء مشاورات مع أعضاء المفوضية القومية لمراجعة الدستور.

٥٩ - ونظمت البعثة، في إطار جهودها للمساعدة الرامية إلى كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، حلقة عمل بشأن آليات الرصد في إطار قانون عام ٢٠٠٨ للانتخابات الوطنية، للقضاة والمدعين العامين ومزاوولي مهنة الشرطة. وقد خطط لتنظيم أربع حلقات عمل أخرى بشأن الانتخابات في عام ٢٠٠٩ بشأن المسائل المتعلقة بتسجيل الناخبين والقضاء والمجتمع المدني والأمن.

٦٠ - وقدمت البعثة الدعم الاستشاري لوزارة الشؤون القانونية، وللجنة المتخصصة التابعة للجمعية التشريعية لجنوب السودان بشأن مشروع قانون الشرطة في جنوب السودان. وقد أقرت الجمعية التشريعية لجنوب السودان مشروع قانون الشرطة في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، أكملت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلاً متعلقاً بوضع مؤسسات سيادة القانون في ولاية جونقلي، في إطار خطة تحقيق الاستقرار في جونقلي.

٦١ - وإلى جانب الدعم المستمر المقدم للسجون في أم درمان والدمازين وبورتسودان، من المقرر أن يبدأ تنفيذ مشروع جديد يتعلق بمرفق الاحتجاز في أبيي، يشمل بناء جناحين إضافيين لتدريب الشرطة على التعامل مع النساء والأحداث. ويستمر تقديم الدعم للتدريب والاشتراك في موقع واحد بين المستشارين في ثماني ولايات في الجنوب.

حماية الأطفال

٦٢ - اختُطف أكثر من ٢٠٠ طفل خلال حوادث العنف بين القبائل في ولاية جونقلي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ولم تتم إعادتهم إلى أسرهم. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، اعتقلت الشرطة المحلية لأول مرة أشخاصاً يشتبه في أنهم من خاطفي الأطفال في ولاية

جونقلي، وأنقذت ١٢ طفلا من الأسر. ويجري حاليا إيواء هؤلاء الأطفال لدى مفوض محافظة بيبور ريثما يتم التعرف إلى أسرهم وجمع شملهما في السودان وإثيوبيا.

٦٣ - وتبذل البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جهودا لكفالة توقيع القوات المسلحة في السودان على خطة عمل بشأن تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٦٤ - وعلى الرغم من استمرار العمليات العسكرية ضد جيش الرب للمقاومة، تواصل هذه الجماعة المسلحة خطف الأطفال في جنوب السودان. وفي حين أن السلطات الحكومية في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية تعمل للحيلولة دون وقوع عمليات الاختطاف، لا تزال عمليات النقل عبر الحدود للأطفال الذين يهربون من جيش الرب للمقاومة تشكل تحديا جسيما سيتطلب قدرا كبيرا من التعاون بين الحكومات وبين البعثات وبين الوكالات، في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

الإعلام

٦٥ - قدمت البعثة إحاطات صحافية منتظمة ركزت في المقام الأول على الحالة الإنسانية والأمنية في جنوب السودان. وتم إطلاع وسائط الإعلام الدولية والمحلية على تدهور الوضع الأمني، وعلى أنشطة البعثة والجهود التي تبذلها في مجال الاستجابة الإنسانية. وقدمت إحاطة صحافية خاصة لوسائط الإعلام في الخرطوم وجوبا عن الدعم الذي تقدمه البعثة في مجال الانتخابات.

٦٦ - وعلى الرغم من تزايد الحاجة لوسيلة مستقلة للبحث الإعلامي على الصعيد الوطني، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات، لا يزال يتعين تخصيص تردد على موجة إف إم في شمال السودان لإذاعة مرايا التي ترعاها الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بولاية الخرطوم، بدأت وحدة التوعية التابعة لمكتب شؤون الإعلام في البعثة في تنفيذ برنامج لنشر ثقافة السلام يتضمن سلسلة من النشاطات التي تركز على الانتخابات والتربية المدنية والأنشطة ذات الصلة باتفاق السلام الشامل مخصص لطلبة المرحلة الثانوية. وخلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩، نظمت وحدة التوعية حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن الانتخابات وحال تنفيذ اتفاق السلام الشامل لـ ١٢٥ من المسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني في ولاية كسلا.

٦٧ - وقدمت البعثة لوسائل الإعلام المحلية والدولية صوراً وتسجيلات فيديو تغطي التطورات في منطقة أبيي، والتراعات القبلية في الجنوب، ونفذت حملة إعلامية في منطقة أبيي بالتعاون مع إدارة منطقة أبيي، قبل صدور حكم محكمة التحكيم الدائمة.

إجراءات مكافحة الألغام

٦٨ - قامت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، منذ بداية أنشطتها في السودان، بفتح ما مجموعه ٦٨٦ ٣٣ كيلومتراً من الطرق، وتطهير ٨١٤ ١٧٠ ٥٤ متراً مربعاً من الأراضي، وتدمير ٩١١ ١٨ لغماً و ٤٦٣ ٨٣٤ من الذخائر غير المنفجرة، ووفرت التوعية في مجال أخطار الألغام لـ ٧١٠ ٨٣٢ ٢ من الأشخاص الموجودين في المناطق المتضررة ومن المشردين داخلياً في المخيمات ومحطات الطرق.

٦٩ - وخلال موسم الأمطار الذي حد من عمليات إزالة الألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى التركيز على استقدام وتدريب عاملين في مجال إزالة الألغام وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالطرق والمناطق التي يجب تطهيرها في الموسم الجاف، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وحكومات الولايات والمنظمات غير الحكومية والبعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أزيلت الألغام من حقلي ألغام في اللفة بولاية كسلا، ومن المقرر أن يأوي هذا الموقع ٥٠٠ ٢ من المشردين داخلياً الذين تضرروا جراء النزاع في المنطقة. وأكملت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً أعمال المسح والتطهير المتصلة بطريق جديد للوصول إلى معبر حدودي رسمي بين السودان وإريتريا، كما طهرت حقول ألغام في ولاية وسط الاستوائية.

السلوك والانضباط

٧٠ - إن درجة امتثال جميع فئات الأفراد والموظفين لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة ولسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا تزال مرتفعة جداً. وأبلغ خلال الفترة قيد الاستعراض عن ثلاثة حوادث تتعلق بسوء سلوك جسيم.

٧١ - ونظمت البعثة، في شراكة مع النظراء الوطنيين من وزارتي الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في الجنوب والمنظمات غير الحكومية، حملتين للتوعية في جنوب السودان، شارك فيهما أكثر من ٦٠٠ شخص. وكان الهدف من الحملتين توعية الزعماء المحليين والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني بقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الشؤون الجنسانية

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت آلية تنسيق برئاسة البعثة هدفها تنسيق الأنشطة المتعلقة بمشاركة المرأة في الانتخابات. ويضم الفريق ممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني للوزارات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وكذلك على مستوى الولايات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني والحد من العنف الجنساني في سياق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). كما قدمت البعثة المساعدة التقنية إلى وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في وزارة العدل السودانية، في سياق إعداد مشروع خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بالولايات الشمالية للسودان.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٣ - تواصل البعثة دعم إدماج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي عملت على توعية أكثر من ٢٥٠ ١ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجان الإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دورات توعية بالفيروس/الإيدز لـ ٥٢٧ مشاركا وطنيا، شملت الشرطة والمدارس والنساء والمجتمعات المحلية.

أمن الموظفين

٧٤ - شكل دعم التخطيط للطوارئ تحسبا للإعلان الذي كانت ستصدره محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي واحدا من المجالات الرئيسية التي ركزت عليها بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وُضعت خطة طوارئ أمنية متكاملة استعدادا لهذا الإعلان إلى جانب الخطة التي وضعتها قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، ونشر مزيد من ضباط الأمن في المنطقة لدعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٧٥ - وأوفدت البعثة أيضا بعثات للتقييم الأمني المتعلق بالانتخابات في جميع أنحاء الولايات الشمالية والشرقية في السودان، شملت العديد من المناطق التي كان يتقدم فيها أو يكاد وجود الأمم المتحدة حتى تاريخه. وستستخدم النتائج التي تتوصل إليها هذه البعثات في دعم نشر الأفرقة المعنية بالانتخابات لمساعدة السلطات المحلية في الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠١٠.

سابعاً - الجوانب المالية

٧٦ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٣/٦٣ بء، مبلغاً قدره ٩٥٨,٤ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا قرّر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإن تغطية تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ سيقصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما مقداره ٣٩٧,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٣٧٤١,٣ مليون دولار. وقد سُدّت للحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على التوالي.

ثامناً - ملاحظات

٧٧ - رغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإنه لم يتم بلوغ بعض النقاط المرجعية الرئيسية. وتتسم المسائل الرئيسية المعلقة -- وأبرزها الانتخابات والاستفتاءات -- بحساسية كبيرة، وسيكون لها الأثر الأكبر على الحياة السياسية السودانية. وسيطلب حل هذه المسائل من الطرفين التزاماً عميقاً وجهوداً استثنائية. وفي هذا الصدد، أشعر بالقلق إزاء نوعية الحوار بين الطرفين. فما زال مفتاح تنفيذ اتفاق السلام الشامل هو العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويجب تنفيذ الاتفاق نصاً وروحاً تحقيقاً لاستدامة العمل الضخم الذي أُنجِز. وأشجّع الطرفين على تعزيز الشراكة بينهما والسعي بنية حسنة إلى تذليل العقبات النهائية.

٧٨ - وأرحب بتجدد الاهتمام الدولي الذي يركز على اتفاق السلام الشامل الذي لا يزال يشكل حجر الزاوية للسلام والاستقرار والتحول الديمقراطي في السودان. وأشجّع أعضاء المجتمع الدولي على تكثيف تعاظمهم مع الطرفين وغيرهما من الأطراف المعنية الرئيسية في هذه الأوقات المتبقية الحاسمة. وأشجّع المجتمع الدولي أيضاً على أن يتعامل مع السودان بكلية، وعلى أن يأخذ في الاعتبار الارتباط القائم بين التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية السلام في دارفور.

٧٩ - وأرحب بانخراط المبعوثين الخاصين في مهمة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وبإسهامهم في التقدم الحرز في الآلية الثلاثية الأطراف التي تشمل الولايات المتحدة وحزب المؤتمر الوطني

والحركة الشعبية. وأرحب أيضا بالالتزامات التي تعهد بها الطرفان بخصوص مجموعة متنوعة من القضايا وبالزخم الذي ولّته هذه المبادرة الجديدة. ويقتضي الأمر من الطرفين بذل جهد كبير للوفاء بالتزاماتها المحددة وبالمهل الزمنية القصيرة المتفق عليها.

٨٠ - وأهنئ الطرفين على الانتهاء بنجاح من عملية تحكيم أبيي، وأرحب بالتزامهما بالتعاون على تنفيذ الحكم بشكل سلمي. كما ألاحظ تعاطي كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في السودان والمجتمع الدولي مع شعب أبيي للمساعدة على منع اندلاع العنف بسبب هذا الحكم. غير أنه ما زال هناك احتمال لنشوب نزاع خطير في أبيي، ويقتضي الإبقاء على حالة الاستقرار من الطرفين معالجة طائفة واسعة من التحديات الوشيكة، ومنها تعليم حدود منطقة أبيي؛ وتشكيل لجنة استفتاء أبيي؛ وتمويل إدارة منطقة أبيي؛ وجني فوائد السلام؛ وعودة السكان المشردين بشكل مستدام. وستكون الهجرة الموسمية المقبلة بمثابة الاختبار الأول في هذا المضمار. ويجب على الطرفين أن يسعيا إلى القضاء على أي احتمالات لنشوب النزاع لكي تتأكد المجتمعات المحلية لدى الجانبين أن الحدود لا تشكل حواجز بالضرورة وأن التعايش السلمي أمر ممكن، أيا تكن استفتاء أبيي في عام ٢٠١١.

٨١ - ويساورني القلق من أن الوحدات المتكاملة المشتركة، من جهة وضع انتشارها الحالي، لا يمكنها أداء مهامها على النحو المتوخى في اتفاق السلام الشامل، ولا سيما فيما يتعلق بالحياد والأمن والعمل باعتبارها رمزا للوحدة. بل بالعكس، كانت الوحدات المتكاملة المشتركة نفسها في بعض الأحيان سببا لنشوب النزاعات، وهو ما أبرزته الصدمات العنيفة التي وقعت في السابق بين العنصرين الموجودين في أبيي وملكال. وفي حين أن أحد أسباب هذه المشكلة يتمثل في المظالم الأصلية القائمة في المجتمعات المحلية حيث تم نشر الوحدات، فإن ظروف المعيشة والتدريب غير المؤاتية زادت من حدة التوتر ومن خطر حدوث مزيد من الصدمات. وبالإضافة إلى العمل الذي تقوم به بالفعل البعثة والجهات المانحة للتخفيف من حدة بعض أوجه القصور هذه وتحسين الحوار المتعلق بالتعاون فيما بين الوحدات، ثمة ضرورة ملحة لتقديم المجتمع الدولي دعما إضافيا والالتزام حزب المؤتمر الوطني وحكومة جنوب السودان التزاما راسخا بالارتقاء بالوحدات بحيث تستوفي المعايير اللازمة.

٨٢ - وتمثل الانتخابات في السودان معيارا حاسما في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وإثني أشدد على وجوب اعتبار الانتخابات في السودان جزءا من عملية التحول الديمقراطي الأكبر نطاقا وعلى أنها تتطلب بناء على ذلك التزاما طويل الأجل من جميع الأطراف المعنية. ويساورني القلق من أن النزاع الدائر حول استخدام نتائج التعداد السكاني يهدّد نجاح

العملية الانتخابية، وأحث الطرفين على التوصل إلى تسوية لهذه المسائل عن طريق إبداء الإرادة السياسية لذلك.

٨٣ - وإن التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي في الانتخابات سوف يتيح أيضا للطرفين إيلاء الاهتمام اللازم للأعمال التحضيرية للاستفتاءين في عام ٢٠١١. ويجب أولا وقبل كل شيء أن تكون مصداقية هذه الانتخابات محلّية أمام أعين الشعب السوداني. وفي هذا السياق، لا بد من بذل جهود متضافرة لضمان مشاركة فعالة لجميع الجماعات الموجودة في السودان، وبخاصة المشرّدين داخليا وسكّان دارفور وشرق السودان وجنوبه. والتحديات المتعلقة بهذا الأمر تحديات سياسية بالدرجة الأولى، وإن كان يتعيّن أيضا معالجة المسائل التقنية والأمنية، وأنا أحث الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة على الصعيد السياسي لضمان إجراء عملية انتخابية موثوق بها والخروج منها بنتيجة مقبولة.

٨٤ - وإثني أشعر بقلق متزايد إزاء التأخّر في التحضير للاستفتاءين في كل من جنوب السودان وأبيي. فالمهل الزمنية للاستفتاءين وبالتالي صحتهما ومصداقيتهما على المحك. وأحث الطرفين على تمرير مشاريع قوانين الاستفتاء اللازمة. وعلاوة على ذلك، لن يمكن تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل بدون اتفاق على ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وأحث الطرفين على بدء مناقشات موضوعية بهذا الشأن، أيا كانت نتيجة استفتاء عام ٢٠١١.

٨٥ - وبالمثل، فإنه لمواصلة دعم مفوضتي الرصد والتقييم في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، يجب أن يُحرز تقدم حاليا في عملية المشاورات الشعبية وأن تُعالج النتائج وفقا لاتفاق السلام الشامل. وهذه فرصة يجب ألا تفوّت.

٨٦ - ومن دواعي القلق الشديد أن المدنيين العزل قد استُهدفوا فيما يبدو خلال سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة التي وقعت بين القبائل هذا العام، وكذلك ما أفادت به التقارير عن انتشار الأسلحة على نطاق واسع في جنوب السودان. وإنني أدعو حكومة جنوب السودان إلى تعزيز جهودها الرامية إلى وضع حد لأعمال العنف المتكررة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو الجماعات المعنية إلى إيجاد وسائل سلمية لتسوية المظالم. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع مجتمع المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وتسهيل الحوار مع الطرفين المتخاصمين وبينهما. والبعثة لا تزال على استعداد لتقديم الدعم المستمر في حدود ولايتها وقدراتها. وعلينا، كأعضاء في المجتمع الدولي، أن نواصل تقديم المساعدة إلى حكومة جنوب السودان لتثبيت استقرار الحالة الإنسانية وبناء قدراتها على إدارة النزاع وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وكذلك فإن توفير

الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لعمليات الإغاثة بشكل عاجل، ولا سيما المواد الغذائية، أمر ضروري لضمان ألا تتسبب معدلات سوء التغذية وما يتصل بها من أمراض في زيادة معاناة المشردين، الضعفاء أصلاً. وتهدد الأزمة الإنسانية الناجمة عن زيادة انعدام الأمن بتقويض تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإضاعة المكاسب التي تحققت في الجنوب.

٨٧ - وإني ما زلت أشعر بالقلق إزاء المسائل المعلقة التي تعوق عمل لجنة الحدود. وإن عدم التوصل إلى تسوية لهذه المسائل تترتب عليه انعكاسات واسعة النطاق بالنسبة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل - وبالأخص فيما يتصل بالانتخابات والاستفتاءين. وأحث الطرفين على التعجيل بهذه العملية نظراً لما لها من انعكاسات على عدد من المعايير الحاسمة الأخرى في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٨٨ - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن الأمم المتحدة تواجه عجزاً كبيراً في تمويل عملية إعادة إدماج الدفعة الأولى الذي قوامه ٦٤ ٠٠٠ مشارك. وعلاوة على ذلك، تجد لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل من شمال السودان وجنوبه صعوبة في تغطية تكاليفهما التشغيلية اليومية، مما من شأنه أن يبطئ من وتيرة التنفيذ على الأرض. وأناشد المجتمع الدولي والطرفين على تأمين التمويل الكافي لجميع عناصر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٩ - وسيواجه شعب السودان خلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة تحديات هائلة، وسيحدد مستقبل البلد إلى درجة كبيرة تبعاً للطريقة التي ستُجابه بها هذه التحديات. فالانتخابات والاستفتاءات عمليات تنطوي على صعوبات استثنائية وستكون بمثابة اختبار لقدرات جميع الأطراف المعنية، وثمة خطر كبير من أن تزيد عدم الاستقرار في السودان. ولكن هذه اللحظة توفر أيضاً فرصة لتحقيق التحول الديمقراطي في السودان، وإذا تمكّن الطرفان من احتياز العقبات الحالية، سيكون بوسع شعب السودان أن يخطو خطوة حاسمة نحو تحقيق المساواة السياسية والتنمية الاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان. ويجري بذل كل جهد ممكن لضمان المضي باتفاق السلام الشامل بنجاح، بيد أن هناك أوجه قصور محددة لا يمكن معالجتها إلا بالحوار الجاد بين الطرفين. وإني أحث المجلس والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة في مستقبل السودان على تكريس كل جهودنا لضمان المضي باتفاق السلام الشامل بطريقة سلمية ومستدامة.

٩٠ - وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص السيد أشرف جهانجير قاضي ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، والدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة والجهات المانحة، لما يبذلونه من جهود دؤوبة لدعم البعثة وتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

المرفق الأول

المعايير والمؤشرات المنقحة لقياس التقدم المحرز للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

كَلَّف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في السودان بتقديم المساعدة والدعم، عن طريق بذل مساعيها الحميدة، إلى طرفي اتفاق السلام الشامل في تنفيذ الاتفاق بطريقة سلمية. ومن ثم فإن تنفيذ البعثة لولايتها يرتبط بالتزام الطرفين بعملية اتفاق السلام الشامل وبما يحرزانه من تقدم في تنفيذ أحكامه. وتُحدد فيما يلي المعايير الرئيسية نحو تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك المعايير التي استوفيت منذ توقيع الاتفاق.

أولا - كفالة الأمن والاستقرار

المعيار: هيئة بيئة آمنة في السودان يجري تسييرها عن طريق خفض عدد العناصر المسلحة، ووضع آليات للتصدي للتزاعات القبلية، وإعادة نشر قوات الشمال والجنوب، ووجود وحدة متكاملة مشتركة تؤدي وظائفها بالكامل، وعمليات فعالة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تشمل شروط إحراز التقدم التزام كافة الأطراف بجدية بوقف أعمال القتال، وزيادة سبل الوصول إلى المناطق النائية التي تعاني من التزاعات القبلية، وتقديم مساعدة دولية كبيرة لزيادة قدرات حكومة جنوب السودان على إدارة النزاع

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٥ - إلى الآن	• إرساء وقف إطلاق النار، ودعمه بإنشاء لجنة سياسية لوقف إطلاق النار، ولجنة مشتركة لرصد وقف إطلاق النار، ولجان عسكرية مشتركة للمناطق (نيسان/أبريل - آب/أغسطس ٢٠٠٥) • إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان بنسبة ١٠٠ في المائة من شرق السودان إلى جنوبه (نيسان/أبريل ٢٠٠٦) • تفكيك الجماعات المسلحة الأخرى رسمياً (آذار/مارس ٢٠٠٦) • إنشاء مجلس التنسيق الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مدعوماً بلجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان وجنوبه (شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

السنة	مؤشرات التقدم
	• اتفاق الطرفين على أدوار كل من لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للشمال والجنوب (شباط/فبراير ٢٠٠٩) • التوقيع بشكل مشترك على وثيقة مشروع متعدد السنوات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جانب حكومة الوحدة الوطنية والحركة الشعبية لتحرير السودان والأمم المتحدة (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	• اتفاق الطرفين واعتمادهما سياسات للقيام بتخفيضات متناسبة • زيادة إعادة نشر قوات الشمال/الجنوب (بلغت نسبة إعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان ٢٧,٦ في المائة في آب/أغسطس ٢٠٠٩) • إبرام اتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن أرقام إعادة الانتشار • زيادة تكامل الوحدات المتكاملة المشتركة • موافقة الرئاسة ومجلس الدفاع المشترك على تدابير لمعالجة أوجه قصور الوحدات المتكاملة المشتركة ونشرها على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل • تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين (توقيع المفهوم في آب/أغسطس ٢٠٠٩) • قيام الأمم المتحدة بالرصد والتفتيش دون منعها من الوصول إلى الأماكن • تعزيز مؤسسات حكومة جنوب السودان وسياساتها الرامية إلى كفالة حماية المدنيين • إنجاز أول دفعة من الدفعات المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠ • زيادة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع أجزاء جنوب السودان

ثانياً - الانتخابات

المعيار: تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في السودان وفقاً للجدول الزمني الذي حدده اتفاق السلام الشامل

تشمل شروط إحراز التقدم قيام اللجنة الانتخابية الوطنية بإدخال تحسينات كبيرة على الأعمال التحضيرية للانتخابات، وتغييرات تشريعية لكفالة حرية الصحافة والاجتماع، وحل المشاكل المتعلقة المتصلة بالتسجيل، وهيئة بيئة أمنية مؤاتية لإجراء الانتخابات

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٧ - إلى الآن	• اعتماد قانون الأحزاب السياسية (شباط/فبراير ٢٠٠٧) • اعتماد قانون الانتخابات القومية (تموز/يوليه ٢٠٠٨) • إنشاء المجلس الانتخابي الوطني (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) • إنجاز التعداد السكاني (أيار/مايو ٢٠٠٨) • تحديد الدوائر الانتخابية (آب/أغسطس ٢٠٠٩)
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - نيسان/أبريل ٢٠١٠	• الاتفاق بشأن استخدام نتائج التعداد السكاني في الانتخابات • أداء المجلس الانتخابي الوطني وظائفه بالكامل في السودان • إجراء عملية تسجيل الناخبين في غضون المهلة الزمنية المقررة • اعتماد المخطط الانتخابي وميزانية الانتخابات بما يتيح وقتاً لتلقي المساعدات المقدمة من الجهات المانحة • إنجاز الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاقتراع • توفير بيئة آمنة خلال الانتخابات لكفالة إفساح المجال السياسي • استيفاء الأعمال التحضيرية للانتخابات للشروط المحددة في تقرير الأمين العام (S/2009/391)

ثالثا - الاستفتاءان

المعيار: تنظيم الاستفتاءين ضمن المهل الزمنية المقررة في اتفاق السلام الشامل، بعد إبرام اتفاق موضوعي بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاءين، بصرف النظر عن النتيجة، وفي بيئة آمنة ومستقرة

تشمل شروط إحراز التقدم زيادة الثقة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، والحوار بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاءين، وتقديم دعم كبير من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين لتيسير الاستفتاءين

السنة	مؤشرات التقدم
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	• خضوع قانون الاستفتاء لنظر الطرفين
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - كانون الثاني/يناير ٢٠١١	• الاتفاق على قانون الاستفتاء واعتماده بحلول نهاية عام ٢٠٠٩
	• اعتماد المجلس الوطني لقوانين الاستفتاء بحلول نهاية عام ٢٠٠٩
	• إنشاء لجنتي الاستفتاء في جنوب السودان وفي أبيي بحلول نهاية عام ٢٠٠٩
	• وضع ترتيبات ما بعد الاستفتاء في صيغتها النهائية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان
	• إجراء الاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١

رابعا - تنفيذ بروتوكولات اتفاق السلام الشامل

المعيار: التنفيذ التام للبروتوكول المتعلق بالمناطق الثلاث و بروتوكول أبيي والبروتوكول المتعلق بجنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلا عن إنجاز ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب

تشمل شروط إحراز التقدم وجود إرادة سياسية ثابتة من جانب حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لتنفيذ البروتوكولات، وتعزيز الاستقرار في المنطقة، والاتفاق على طرائق اقتسام السلطة في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٥ - إلى الآن	• إنشاء رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، ومجالس الولايات والمجلس الوطني وحكومة جنوب السودان ومجلس وزراء جنوب السودان ومفوضية الرصد والتقييم (٢٠٠٥) • إنشاء مجلسي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) • إنشاء حكومتين ولايتي النيل الأزرق (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) وجنوب كردفان (آذار/مارس ٢٠٠٦) وفقا لبروتوكولات اتفاق السلام الشامل • إنشاء مفوضية الرصد والتقييم في جنوب كردفان والنيل الأزرق (تموز/يوليه ٢٠٠٧) • إنشاء المفوضية الوطنية للخدمة المدنية (تموز/يوليه ٢٠٠٧) • إنشاء الإدارة المؤقتة لمنطقة أبيي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) • إنشاء مجلس أبيي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) • إنشاء لجنة أبيي لترسيم الحدود (آب/أغسطس ٢٠٠٩) • موافقة الطرفين على حكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي (آب/أغسطس ٢٠٠٩)
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	• اتفاق الطرفين على جدول زمني لتنفيذ البروتوكول في المناطق الثلاث • ملء وظائف الخدمة المدنية الوطنية في المناطق الثلاث • بدء عمليات الخدمة المدنية المتكاملة في المناطق الثلاث وفقا للمهلة الزمنية المحددة في اتفاق السلام الشامل • دمج المناطق المغلقة سابقا في جنوب كردفان والنيل الأزرق • إجراء مشاورات شعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق وفقا لاتفاق السلام الشامل • تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي بصورة سلمية • توفير ميزانية كافية لإدارة أبيي

السنة	مؤشرات التقدم
	• وجود إدارة فعالة في أبيي تقدم الخدمات إلى السكان المحليين • اتخاذ تدابير أمنية وتدابير للحد من النزاعات في المناطق الثلاث وجنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي • أداء اللجنة التقنية للحدود وظيفتها بالكامل وتقديم تقرير عن ترسيم الحدود إلى الرئاسة • إنجاز الترسيم المادي للحدود بين الشمال والجنوب

خامسا - تقاسم الثروة

المعيار: التنفيذ التام لأحكام تقاسم الثروة الواردة في اتفاق السلام الشامل

تشمل شروط إحراز التقدم وجود إرادة سياسية ثابتة من جانب حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لتنفيذ بروتوكولات تقاسم الثروة

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٥ - إلى الآن	• إنشاء المفوضية القومية للبترول (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) • إنشاء اللجنة الفنية المشتركة لرصد عائدات النفط وحسابها وتقاسمها (شباط/فبراير ٢٠٠٦) • إنشاء مفوضية أراضي جنوب السودان (نيسان/أبريل ٢٠٠٦) • توقيع خريطة طريق أبيي (حزيران/يونيه ٢٠٠٨) • القانون الوطني لمفوضية الأراضي (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	• مواصلة تحويل ٥٠ في المائة من إيرادات النفط إلى حكومة جنوب السودان (التحويل جار منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)
	• مواصلة صرف الأموال وسحبها لفائدة ولايتي جنوب كردفان وواراب، وتحويل حصتي عائدات النفط الخاصتين بقبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، وفقا لاتفاق السلام الشامل

السنة	مؤشرات التقدم
	• تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتقاسم الإيرادات غير المتأتية من النفط • تمويل إدارة أبيي بالكامل • إنشاء المفوضية الوطنية للأراضي • إبرام اتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني بشأن طرائق اقتسام الإيرادات بعد إجراء الاستفتاء

سادسا- الشؤون الإنسانية والانتعاش والتنمية

المعيار: الحيلولة دون وقوع مزيد من التدهور في أحوال المعيشة في جنوب السودان، وتقديم الخدمات الأساسية إلى السكان الضعفاء، وحدوث تحسن ملموس في مستويات المعيشة وظروف الانتعاش الاقتصادي والتنمية	
تشمل شروط إحراز التقدم زيادة كبيرة في قدرة حكومة جنوب السودان على تقديم الخدمات الأساسية والسيطرة على العنف، والتزام الجهات المعنية بمنع نشوب مزيد من الصراعات، وتقديم دعم مالي منسق من الجهات المانحة.	

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٥- إلى الآن	• إنشاء الصندوق القومي للتعمير والتنمية (نيسان/أبريل ٢٠٠٥) • إنشاء لجنة حكومة الوحدة الوطنية الرفيعة المستوى المعنية بعودة المشردين داخليا (تموز/يوليه ٢٠٠٧) • عودة حوالي مليونين من المشردين السودانيين داخليا إلى ديارهم منذ توقيع اتفاق السلام الشامل
٢٠٠٩-٢٠١١	• استمرار تمويل الصندوق القومي للتعمير والتنمية • تنفيذ المشاريع الجارية للهياكل الأساسية • زيادة عدد المشردين السودانيين داخليا الذين يعودون إلى ديارهم بصورة طوعية ومستدامة

السنة	مؤشرات التقدم
	• الانتهاء من تنفيذ خطط عمل الولايات لعودة اللاجئين المشردين وإعادة إدماجهم في المجتمع بحلول عام ٢٠١٠ • وصول حكومة جنوب السودان والمنظمات الدولية غير الحكومية والبعثة إلى السكان المحتاجين للإغاثة والإنعاش والتنمية • وضع استراتيجية متكاملة للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لتحقيق الاستقرار في الولايات المنطوية على مخاطر كبيرة وتنفيذ هذه الاستراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٢

سابعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

المعيار: إنشاء نظام للشرطة والقضاء ونظام جنائي ذي مصداقية يحترم حقوق الإنسان الأساسية ويعززها

تشمل شروط إحراز التقدم إعطاء الأولوية من جانب الطرفين في اتفاق السلام الشامل لتحسين النظامين القضائي والجنائي، وتقديم دعم دولي قوي من أجل إنشاء المؤسسات المعنية بسيادة القانون وتطويرها، وتوفير الأموال من المجتمع الدولي.

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٥ - إلى الآن	• إنشاء المفوضية القومية لمراجعة الدستور (تموز/يوليه ٢٠٠٥) • اعتماد الدستور الوطني المؤقت (تموز/يوليه ٢٠٠٥) • اعتماد دستور جنوب السودان المؤقت (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) • إنشاء المفوضية القومية المعنية بالجهاز القضائي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) • إنشاء المفوضية الخاصة بمراعاة حقوق غير المسلمين بالعاصمة القومية (آب/أغسطس ٢٠٠٦) • اعتماد قانون شرطة جنوب السودان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٩-٢٠١١	• تنفيذ قانون مفوضية حقوق الإنسان من جانب الجمعية الوطنية (اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩) • تنفيذ قانون الصحافة والمطبوعات وقانوني التعديلات الجنائية والإجراءات الجنائية من جانب المجلس الوطني (اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠٩) • تنفيذ قانون الشرطة وقانون القوات المسلحة من جانب المجلس الوطني • تنفيذ المجلس التشريعي لجنوب السودان للقوانين التالية: القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية؛ وقانون الإجراءات المدنية؛ وقانون الطفل؛ وقانون الإثبات؛ والقانون القضائي؛ وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وقانون الحكم المحلي؛ وقانون حكومة جنوب السودان لمكافحة الفساد؛ وقانون مفوضية حقوق الإنسان لجنوب السودان • أداء مفوضية حقوق الإنسان عملها بفعالية • اعتماد البرلمان السوداني قانون الأمن الوطني • اعتماد البرلمان السوداني قانون السجون

